

المحور السابع: أبعاد الفساد
الإداري وطرق محاربته



المحور السابع: أبعاد الفساد الإداري وطرق محاربته

1-مسيبات الفساد

يمكن إرجاع أسباب وجود الفساد الاقتصادي عموما ونموه وانتشاره، إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية وثقافية نلخصها على النحو التالي (مسكين، 2016-2017):

1-1-الخلفيات الاقتصادية

1-1-1-دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية

إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يختلف المسؤولون أحيانا في رفض تلك الرشى ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها تحميل الإدارة العامة وتدخل الحكومة في أعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة، هذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدتها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قيادتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقاتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبة سياسية وجماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد وجوا صالحا للمفسدين ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها:

-**تقييد الاستيراد** كنظام الحصص مثلا حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة، لهذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل التهرب، كما أن حماية الصناعة المحلية، يخلف مراكز شبه احتكارية للصناعات البديلة للواردات، وسيحاول المنتجون المحليون دائما استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر.



- **الإعانات الحكومية** تمثل تلك الإعانات مصدرا مهما للبحث عن الربح و تشير الدراسات إلى أن الفساد يمكن أن ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيدا للصناعات المستهدفة بالإعانات، كما تبين أنه كلما زاد حجم هذه الإعانات زاد مؤشر الفساد في ذلك المجتمع.

- **التحكم في الأسعار** في هذه الحالة نجد أن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدرا مهما للبحث عن الربح، حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد و المجتمعات لرشوة المسؤولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها، و ينطبق القول نفسه على أسعار الصرف المتعددة وأيضا حصص الصرف الأجنبي، فإذا وجد أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الواردات مثلا، أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي، سيؤدي هذا إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى، وفي حالات أخرى تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي، مما يجعل السلطات الاقتصادية تخصص استخدامه، وفي كلتا الحالتين سيحاول الأفراد والجماعات رشوة المسؤولين للحصول إما على السعر الأدنى أو على حصة أكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام. وهكذا يتضح لنا أن وجود بعض القيود أو التنظيمات في أيدي المسؤولين الحكوميين يعطيهم قوة احتكارية في منح الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج أو التسويق. وهذا ما يمكن أولئك المسؤولين من الحصول على الرشى.

1-1-2- مستويات الأجور الحكومية

توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة، مما يحفز لجوء أصحاب الأجور المنخفضة لتحسين دخلهم بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرر الفساد، وهذا لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص . وفي هذا إطار يدعم الدكتور عامر الكبيسي في كتابه



الفساد والعولمة. تزامن لا توأمة . ما سبق ذكره : "إن جمود السياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش المقبول لشرائح الموظفين فيضطرون إلى سد حاجياتهم بوسائل وطرق غير مشروعة كقبول الرشاي والهدايا تزوير الوثائق وتميرير المعاملات والتساهل في دفع الضرائب والرسوم وغيرها.

1-1-3- حجم الجهاز الإداري

بمعنى أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة، كما نسجل عدم المساواة و تكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، عدم وجود الشفافية والمساءلة، عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة وضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه . إن وجود هذا الكم الهائل من المشاكل، سيمنع حتما الأجهزة الإدارية من أن تكون أداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة، وتقديم الخدمات اللازمة للمواطن.

1-1-4- وفرة الموارد الطبيعية

لأن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

1-2-1- المسببات السياسية للفساد

1-2-1- ضعف الحكومات

يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية، مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف ومدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة. انطلاقا من هذه العوامل توضح دراسة في عام 1997 Evans Rauchand أنه



كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة، انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم، ودخلت بدلا منها المحاباة وزادت معدلات الفساد، وانخفضت من ناحية أخرى الرقابة المؤسسية، وينخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود حكومات ضعيفة. إن وجود رقابة فعالة يعكس في الحقيقة أهمية محاربة الفساد في نظر القيادة السياسية، تلك الرقابة تعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية: المشرفون الأكفاء والأمناء، مكاتب مراجعة جيدة، قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي وإجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة. ولأن الحكومات الضعيفة لا تتوفر فيها مثل هذه العناصر، فإن اكتشاف الفساد يتم بها غالبا بواسطة المصادفة أو من خلال التقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام. وفي تلك الحكومات الضعيفة نجد أن التقارير الرقابية ترسل عادة بصورة سريعة إلى الرؤساء المباشرين بدلا من ارسال بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية. وفي حالات أخرى ليس لهذه الهيئات القوة لفرض العقوبات، كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير.

1-2-2- عدم الإهتمام بمحاربة الفساد

لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، فلا بد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد.

1-3- المسببات الاجتماعية والثقافية

1-3-1- العلاقات والوعي بين أفراد المجتمع

يجمع علماء الاجتماع والإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ و أن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها . وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم الموارثة تفرض نفسها على المنظمات، فعندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والاقليمية والطائفية،



في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة . مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع.

1-3-2-تعقد بعض القوانين الضريبية

يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها، مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، فيمكن القول أن هناك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعاً للأطراف والجهات التي تطبق بحقها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعقد التشريع الضريبي وما يحويه من إعفاءات وتخفيضات. كل هذا يساهم في زيادة عملية التهرب الضريبي وبالتالي الفساد الاقتصادي. كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضاً نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية مقارنة بحسابات الموازنة العامة.

1-3-3-قلة معاقبة المفسدين

على الرغم من نقشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وهكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونياً والجزاءات العقوبات الفعالة، كما تتسم الإجراءات الإدارية لمعاقبة الموظف العام الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة، وغالباً ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق العاجل والكامل للعقوبات.

2-أبعاد وآثار الفساد والفساد الاقتصادي على النمو

تبين كثير من الدراسات أن للفساد آثار سلبية في كل من الكفاءة والنمو الاقتصاديين، من خلال تأثيرات الفساد غير الملائمة على كل من الحافز على الاستثمار والأنشطة الإنتاجية (مقارنة بالأنشطة الباحثة عن الربح)، وعلى نوعية وكفاءة المرافق العامة، والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل.



2-1- علاقة الفساد بالتحفيز على الاستثمار

يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم : دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، دفع الرشى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح و على التوثيق. وسيؤدي هذا بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي، مما يقلل من حفز رجال الأعمال على الاستثمار، ويعيق النمو الاقتصادي. في الواقع يفرض الفساد على رجال الأعمال ضريبة سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جداً على الرفاهية الاقتصادية وذات عبء كبير.

2-2- تأثير الفساد على العائد و البحث عن الربح مقارنة بالعمل المنتج

وهكذا نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل، فيخصص الأفراد وقتهم لممارسة الفساد وليس الأنشطة المنتجة، ويغري هذا بالطبع أصحاب المهارات والمواهب بالاتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الربح بدلاً من العمل المنتج ما يقلل من معدل النمو الاقتصادي.

2-3- تأثير الفساد على الإيرادات العامة و النفقات العامة

يأخذ الفساد في هذه الحالة شكل التهرب الضريبي، أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد من تكلفة بناء و تشغيل المشروعات العامة، ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة؛ وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي، مما يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادي الأمر الذي يعيق النمو الاقتصادي.



2-4- تأثير الفساد على نوعية المرافق العامة وكفاءتها

يتحقق ذلك بالطبع عندما يتم إرساء الهبات والعطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشى ويقلل هذا بدوره من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يشجع المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم من هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناجم عنها.

2-5- تأثير الفساد في تركيب النفقات العامة

ففي ظل الفساد يميل المسؤولون الحكوميون للاهتمام بأنواع النفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشى، وفي هذا المجال سوف يميلون للإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب متابعة أرقامها كمشروعات البنية التحتية ذات النوعية المخفضة، أو ما يطلق عليها Elephant White أو أنظمة الدفاع المتقدمة، ولا يميلون للإنفاق على الكتب والمدرسين والصحة العامة. ولا شك في أن ذلك يتعارض مع الكفاءة الاقتصادية ومعدلات العائد الاجتماعي الأعلى التي تتحقق عادة نتيجة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، والإنفاق على تنمية الموارد البشرية وعلى الأنشطة الإبداعية بوجه خاص.

2-6- تأثير الفساد على الأسواق

يتحقق ذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق، ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على البنوك والمستشفيات، والتجارة الداخلية، والنقل، والأسواق المالية،... وغيرها. ويشوه هذا بدوره من الوظيفة السياسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية، كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد دخل إضافي عن طريق الرشوة، كما في ميادين جباية الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها. وأخيرا فإن إجراءات التوظيف والترقية في



القطاع العام القائمة على المحسوبية، تؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة ما ينقص من همة العناصر البشرية المؤهلة ويشوه سوق العمل.

2-7- تأثير الفساد على الفقر و العدالة في توزيع الدخل

يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء، لأنهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعي من الوظائف والفرص، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية، لاستفادة الأفراد في المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع، ويكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة. عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد. أفضل الوظائف، والعقود الحكومية الأكثر ربحية، وما شابه ذلك من المميزات، ويقلل هذا بلا شك من الحافز لدى فئة من أبناء الوطن للمساهمة بصورة جادة في تحقيق النمو للاقتصادي طالما أن ثماره لن توزع بصورة عادلة، كما يضعف بصورة واضحة دور الحكومة في إعادة توزيع الدخل.

2-8- الفساد و "ثقافة الفساد"

تجعل هذه الثقافة المسؤولين الحكوميين يحرصون على عدم تغيير اللوائح والقواعد التي اغتتموا بسببها، بل عللا العكس سيحاولون خلق المزيد منها من أجل التربح الأكبر، وتنخفض هذه الثقافة من ثقة أفراد المجتمع في الحكومة ومن سلطاتها الأخلاقية، وتسبب تكلفة اقتصادية حقيقية ومهمة، حيث تزداد درجة البيروقراطية الحكومية، ويهرب رأس المال الأجنبي، كما يضعف الفساد من النظام البنكي الوطني ويزيد من درجة عدم التأكد، كما يمكن أن يقلل من فرص الدولة في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية، لأن الموارد المالية المقدمة في شكل مساعدات خارجية، ستستخدم في مشروعات غايتها الإثراء للسياسيين الفاسدين ومن يشاركونهم.



3- مكافحة الفساد وطرق معالجته و محاربته

إن محاربته ليست بالأمر الهين، وينبغي أن تشمل على العديد من الجبهات وليس على جبهة واحدة، وقبل كل شيء تبدأ التدابير العلاجية بضرورة الاعتراف بوجود المشكلة والوعي بآثارها السلبية التي تمس مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع.

3-1- الاعتراف بوجوده

استراتيجيا ولمعالجة الفساد لابد من الاعتراف أولا بأنه يشكل مشكلة حقيقية، تؤثر سلبا على الاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي، وأن ممارستها ناتجة من طلب بعض الأفراد، عن طريق إغراء الموظفين العموميين الذين يعرضون هذه الخدمة بمقابل، وهكذا يوجد طلب وعرض للفساد. ولذا فإن مدى شفافية المعاملات النظامية تحدد مدى إمكانية محاربة الفساد، وإن محاربته ليست مستقلة عن اصلاح حكم الدولة وتغيير دورها.

- يرى البعض أنه قد يترتب على انخفاض معدلات الأجور في بعض الدول تشغيل أعداد كبيرة من الموظفين دونما حاجة حقيقية لهم، ويعني هنا أن الحكومة استبدلت الأجور العالية للموظفين بأعدادهم على قوائم المرتبات، في هذه الحال لا ينصح بزيادة معدلات الأجور لتخفيض الفساد، وإنما يكون الأفضل هو تخفيض عدد الموظفين ورفع الأجور الحقيقية لهم

- كما يقترح البعض ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد التي يتم اكتشافها لتقليل معدلاتها. وهذا من الأهمية بمكان حيث تؤدي آليات الرقابة والعقاب في كثير من الأحيان إلى تقليص الفساد، ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة شفافية القوانين والقواعد وزيادة كفاءة النظام القضائي .

- ومن المعروف أن قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل من أسعارها السوقية، يوجد الفرصة لظهور الفساد في القطاعات الائتمان والصرف الأجنبي، والمرافق العامة،



والتعليم والرعاية الصحية، والسلع التمويلية وغيرها، ذلك لأن السعر المنخفض أو التوفير المجاني للسلع والخدمات يخلق طلباً زائداً عليها، ويتطلب بدوره وسائل أخرى لترشيد استهلاكها (غير السعر)، وهذه الوسائل يظهر معها الفساد، وهكذا فإن رفع تلك الأسعار إلى مستوياتها التوازنية سيلغي أو يقلل الفساد، ولكن هذا الرفع بعينه سيغير من دور الدولة الاجتماعي للمواطنين. ومن خلال هذه الأمثلة الثلاثة السابقة يتبين لنا أن محاربة الفساد تستوجب تصحيح دور الدولة. وإضافة إلى ما تقدم ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لمكافحة الفساد.

3-2- التدابير الاقتصادية والسياسية

حسب نفس المصدر، ضرورة إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحريره، باستخدام مختلف الطرق، كإلغاء القيود والتنظيمات الحكومية Dérégulation وتحرير السياسات Libéralisation، وفتح الأسواق الداخلية للخارج من خلال تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي في المعاملات الخارجية.

3-2-1- إصلاح المالية العامة وتحسين إدارة الموازنة العامة

ويتم ذلك من خلال إصلاح الإيرادات والنفقات العامة والموازنة. -في جانب الإيرادات العامة: تفعيل جباية الضرائب، وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي.

- في جانب النفقات العامة: تقليص الدعم خصوصاً ذلك الذي لا يصل إلى مستحقيه، واستخدام المعايير الكمية الملائمة للأداء بالنسبة للإنفاق العام، وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة.

-بالنسبة للموازنة العامة: ينبغي الالتزام بمبدأ عمومية الموازنة، والحد من الموازنات المستقلة أو الملحقة بقدر الإمكان لتوفير الرقابة، وخلق موثيق أو مبادئ Codes للممارسات الجيدة في الإدارة المالية والنقدية تلتزم بها الدولة، مع تحسين الأطر القانونية



والمحاسبية والإحصائية في مجالات القوانين البنكية والضريبية والجمارك، والاحتكارات الطبيعية وغيرها بما يتفق مع المعايير الدولية . وفي هذا الإطار لعل دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد خصوصاً البنك الدولي من أجل الاستخدام الأفضل للموارد العامة ودعم الشفافية والمسؤولية الحكومية.

3-2-2- الديموقراطية

عل أهم الوسائل مكافحة الفساد الالتزام بممارسة الديموقراطية والحفاظ عليها في المجتمع، وذلك أنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديموقراطية تزايدت فرص الفساد، وذلك نتيجة لضعف أو انعدام الضوابط وإجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والإعلام وغيرها، فالدراسات توضح أن المجتمعات التي تسودها الديكتاتورية وتسيطر فيها الدولة على جميع القرارات الاقتصادية تكون معدلات الفساد فيها أكثر ارتفاعاً . لابد من إيجاد الأطر القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تطوير هذه الظاهرة، وبدء معالجتها.

3-3- التدابير الاجتماعية والثقافية

إن العلاج الرئيسي والأساسي في مقاومة أي فساد يبدأ في الحقيقة في خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد، ويمكن أن ينتشر الوعي عن طريق:

3-3-1- الإعلام

-يؤدي الإعلام بمختلف وسائله الدور الأهم في نشر ثقافة المال العام والقاعدة الحقوقية، بالإضافة إلى المنشورات التي تصدرها الوزارات المعنية بشأن الضرائب والرسوم والإنفاق العام، مع تقديم الشروحات والتوضيحات الكافية حول الأسباب والظروف التي تضطر السلطات العامة إلى فرض الضرائب والرسوم، مع توضيح أهميته، بمعنى نشر ثقافة



الضريبية من خلال إعلام مالي وشفافية ومساءلة وتضامن للصالح العام، وبهذا المساهمة في تنمية الثقة بحسن إدارة المال العام.

-كما ينبغي لوسائل الإعلام أن ترسخ في أذهان المواطنين أن الفساد هو العائق الأساسي للنمو الاقتصادي و لرفع مستوى المعيشة.

-نشر الأخبار المتعلقة بالفساد وتعليقات الأعمدة الصحافية صانعة الرأي عليها، ومناقشتها في الحوارات الإذاعية والتلفزيونية، ومتابعة أصدائها داخل المجتمع، من شأنه خلق رأي ضاغط يربك القوى النافذة حامية الفساد.

3-2-3- التعليم

وذلك بإنتاج وسائل تعليمية حول المال العام، والشفافية، والمساءلة، مكملة لمضمون برامج التربية المدنية.

مع ضرورة تبني القيادات السياسية العليا في المجتمع ونوابه البرلمانين مكافحة الفساد ضمن مبادئ المسؤولية والشفافية والنزاهة، وأن تقتنع هذه القيادات بأن وسائل مكافحة يمكن أن توتي ثمارها . ولعل هذا العنصر خلق الوعي لدى الجمهور" من الأهمية بمكان في مكافحة الفساد لأنه من دون مساندة الجمهور لجهود مكافحة لن يتحقق الإصلاح المنشود . ينبغي أن يدرك الجمهور أن الفساد العام هو من أشد معوقات النمو الاقتصادي، لتأثيره السلبي في الاستثمار وفي استراتيجيا التنمية الاقتصادية، وأنه حتى بالنسبة للدول التي حققت نمو اقتصاديا مع وجود الفساد فإنها ستدفع ثمنا باهضا مستقلا لأن الفساد يغذي نفسه، ومن ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت والعوائد غير القانونية ما سيقوض التنمية والتقدم لا محالة.



3-4- الحوكمة والنمو الاقتصادي

لقد ظهر مصطلح الحكم الراشد وتوافق مع تطور مفاهيم التنمية والنمو، بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوى عيش أغلبية السكان، وبهذا فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع ومن الملاحظ اليوم أن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يدافعان ويحفزان بقوة على مبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية في العالم.